مرسوم اتحادي رقم (64) لسنة 2022
بالتصديق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السنغال

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية السنغال، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 14 أكتوبر 2021، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمـــــد بـــــن زايـــــد آل نهيـــــان
رئـيس دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة

-

صدر عنا في قصر الرئاسة - أبوظبي:
بتـاريخ: 23 / شوال / 1443هـ
الموافق: 24 / مايو / 2022م

اتفاقية
بشأن
المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية
بين
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة
و
حكومة جمهورية السنغال

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة السنغال (ويُشار إليهما فيما يلي بـ" **الطرفين**")

استرشادا بعلاقات الصداقة بين الطرفين.

رغبة في تعزيز التعاون الوثيق بين الطرفين. واعترافاً بالحاجة إلى تيسير أقصى درجة من المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين السلطات المختصة لدى الطرفين.

وفقا للقوانين النافذة للطرفين المعنيين.

اتفقا على الآتي: -

المادة 1

نطاق المساعدة

1. على الطرفين وبموجب أحكام هذه الاتفاقية تقديم المساعدة القانونية كل للآخر في المسائل الجنائية.
2. لغرض هذه الاتفاقية يقصد بالمسائل الجنائية، التحقيقات والمقاضاة أو الإجراءات المتعلقة بأي جريمة تكون وقت طلب المساعدة ضمن اختصاص السلطات المختصة لدى الطرف الطالب.
3. يجوز منح المساعدة فيما يتعلق بالجرائم المخالفة لقانون الضرائب، الرسوم الجمركية، مراقبة التبادل النقدي الأجنبي أو مسائل إيرادات أخرى.
4. تشتمل المساعدة على:

أ. أخذ الأدلة أو إفادة الأشخاص بما في ذلك الشهود والمجني عليهم والأشخاص المتهمين والمدعى عليهم في الإجراءات الجنائية والخبراء.

ب. تقديم المعلومات والمستندات والمحاضر ومواد الأدلة , معلومات متعلقة بالحسابات المصرفية وحسابات المؤسسات المالية.

ج. تحديد مكان أوهوية الأشخاص أو الأشياء.

د. تبليغ المستندات.

هـ . تنفيذ طلبات التفتيش والضبط.

و. إجراء الترتيبات للأشخاص الموقوفين أو غيرهم لتقديم الأدلة أو المساعدة في التحقيقات الجنائية والمقاضاة والإجراءات لدى الطرف الطالب.

ز. تتبع، تقييد، تجريد، مصادرة وإعادة عائدات و/أو أدوات الجرائم.

ح. معلومات بشأن الاجراءات الجنائية , الإدانات السابقة والعقوبات الموقعة لدى الطرف المطلوب إليه ضد مواطني الطرف الطالب.

ط. مساعدة أخرى يعتبرها الطرف الطالب ضرورية ومتوافقة مع هذه الاتفاقية بالإضافة الى قانون الطرف المطلوب إليه.

5. تطبق هذه الاتفاقية حصريا على تقديم المساعدة المتبادلة بين الطرفين. لا تنشئ أحكام هذه الاتفاقية أي حق لأي شخص عادي للحصول على منع أو استبعاد أي أدلة أو إعاقة تنفيذ أي طلب مساعدة.

المادة 2

تبادل المعلومات

يجوز للطرفين تبادل المعلومات المتصلة بالقوانين النافذة والممارسة القضائية في بلديهما المعنيين المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية.

المادة 3

عدم التطبيق

1. لا تطبق هذه الاتفاقية على: -

أ. القبض أو توقيف أي شخص بقصد تسليمه.

ب. تنفيذ أحكام جنائية لدى الطرف المطلوب إليه وقعت لدى الطرف الطالب باستثناء إلى المدى الذي يسمح به قانون الطرف المطلوب إليه.

ج. نقل الأشخاص الموقوفين لتنفيذ محكومياتهم.

د. نقل الإجراءات في مسائل جنائية.

2. لا تخول هذه الاتفاقية أي طرف من القيام بممارسة أي اختصاص وأداء مهام في أراضي الطرف الآخر تكون مختصة بها حصرياً سلطات ذلك الطرف وفقا لقانونه الوطني.

المادة 4

مساعدة أخرى

لا تؤثر هذه الاتفاقية على أي التزامات قائمة بين الطرفين سواء اكانت بموجب اتفاقيات أخرى أو ترتيبات أو غير ذلك ولا تمنع الطرفين من تقديم المساعدة إلى بعضهما البعض بموجب اتفاقيات أخرى أو ترتيبات أو غير ذلك.

المادة 5

السلطة المركزية

1. تقوم السلطات المركزية لدى الطرفين بالتقرير في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وفقاً لهذه الاتفاقية.
2. السلطة المركزية لدولة الإمارات العربية المتحدة هي وزارة العدل ولجمهورية السنغال وزارة العدل.
3. يجوز لأي طرف تغيير سلطته المركزية، وفي هذه الحال عليه إخطار الطرف الآخر بذلك.
4. ترسل طلبات المساعدة والاتصالات عبر القنوات الدبلوماسية لغرض هذه الاتفاقية.

المادة 6

الطلبات

1. تكون طلبات المساعدة رسمية وخطية. في الحالات العاجلة يجوز للسلطة المركزية لدى الطرف المطلوب إليه قبول الطلب عن طريق الفاكس أو البريد الالكتروني، وفي هذه الحال يجب أن يؤكد خلال ثلاثون (30) يوما بطلب رسمي عبر القنوات الدبلوماسية.
2. تشتمل طلبات المساعدة على: -

أ. اسم السلطة المختصة التي تجري التحقيق أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بالطلب.

ب. الغرض من الطلب وطبيعة المساعدة المطلوبة.

ج. بيان بطبيعة المسألة الجنائية وحالتها الراهنة وبيان بعرض موجز للوقائع ذات الصلة والقانون بما في ذلك العقوبة القصوى للجريمة المتعلقة بالطلب.

د. بيان بالأدلة والمعلومات أو مساعدة أخرى مطلوبة.

هـ . أسباب وتفاصيل أي إجراء خاص أو مطلب يرغب الطرف الطالب في إتباعه.

و. تحديد أي إطار زمني يراد تقيد الطلب به.

ز. أي متطلبات خاصة بالسرية وأسبابها.

ح. معلومات أخرى أو التزام يجوز أن يكون مطلوبا وفقا للقانون الوطني للطرف المطلوب إليه أو قد يكون ضرورياً للتنفيذ المناسب للطلب.

3. يجوز أن تشتمل طلبات المساعدة أيضاً - إلى المدى الضروري - على المعلومات الآتية:

أ. هوية وجنسية ومكان الشخص أو الأشخاص موضوع التحقيق أو الإجراءات الجنائية.

ب. هوية ومكان أي شخص مطلوب الحصول على الأدلة منه.

ج. هوية ومكان الشخص المراد تبليغه وعلاقة ذلك الشخص بالإجراءات الجنائية والطريقة المراد تبليغ الإجراء بها.

د. بيان بالطريقة المراد أخذ أي شهادة بها أو إفادة وتدوينها.

هـ قائمة بالأسئلة التي تطرح على شاهد.

و. بيان بالمستندات والمحاضر أو مواد أدلة تقدم بالإضافة إلى وصف الشخص المناسب لسؤاله لتقديمها، وإلى المدى الذي لم ينص فيه على غير ذلك، والشكل الذي يجب أن تقدم به وتوثيقها.

ز. بيان بما إذا كانت الأدلة أو الإفادات مطلوبة على أداء اليمين أو أدلة مشفوعة بتأكيد قاطع.

ح. بيان بالممتلكات والموجودات أو أي شيء يتعلق بالطلب، بما في ذلك مكانها.

ط. أي أمر محكمة يتعلق بالمساعدة المطلوبة وبيان يتعلق بنهائية ذلك الأمر.

ي. قائمة بالأسماء وصفة الأشخاص المفوضين بالحضور أثناء تنفيذ الطلب.

ك. موقع ووصف المكان المراد تفتيشه وإشارة للأشياء المراد ضبطها أو مصادرتها.

ل. معلومات عن المخصصات المستحقة واستردادها بالنسبة للشخص المطلوب حضوره إلى الطرف الطالب لغرض الحصول على الأدلة.

4. تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة إلى اللغة الرسمية للطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الإنجليزية وتوقع رسمياً وتختم بواسطة السلطات المختصة.

المادة 7

معلومات إضافية

إذا اعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المضمنة في الطلب غير كافية للتقرير فيه، يجوز للطرف المطلوب إليه طلب معلومات إضافية. على الطرف الطالب تقديم المعلومات الإضافية التي يعتبرها الطرف المطلوب إليه ضرورية ليتمكن من الوفاء بالطلب.

المادة 8

رفض المساعدة

1. ترفض المساعدة إذا:

أ. كانت الجريمة المطلوب من اجلها المساعدة جريمة ذات طبيعة سياسية. في تطبيق أحكام هذه الاتفاقية لا تعد الجرائم التالية جرائم سياسية: -

1) بالنسبة لدولة الامارات العربية المتحدة الاعتداء على رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو اي عضو في عائلاتهم أو أي عضو في المجلس الاعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلته.
2) بالنسبة لجمهورية السنغال قتل أو أي جريمة أخرى ضد حياة وسلامة أو حرية رئيس الدولة أو الحكومة أو أي فرد في عائلته.
3) الجرائم الإرهابية.
4) أي جريمة أخرى لا تعتبر جريمة سياسية بموجب أي اتفاق / معاهدة/ اتفاقية دولية يكون لكلا الطرفين عضوية فيها.

ب. تعلق الطلب بجريمة حصريا بموجب القانون العسكري.

ج. تعلق الطلب بمقاضاة شخص على جريمة دين بشأنها نهائياً أو برئ أو صدر عفو عنه أو قضى مدة العقوبة الموقعة عليه لدى الطرف المطلوب إليه.

د. كانت هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد أن طلب تقديم المساعدة قد قدم بغرض تحقيق أو مقاضاة أو معاقبة شخص بسبب عرقه، جنسه، ديانته أو جنسيته أو معتقداته السياسية أو أن ذلك الشخص سيتضرر من طلب المساعدة لأي من تلك الأسباب.

هـ . كان من شأن تقديم المساعدة الإضرار بسيادة أو أمن أو النظام العام أو مصالح جوهرية للطرف المطلوب إليه.

2. يجوز للطرف المطلوب إليه رفض المساعدة إذا: -

أ. كان الفعل أو الامتناع المدعى بهما لا يشكلان جريمة إذا وقعا ضمن اختصاص الطرف المطلوب إليه.

ب. تعلق الطلب بجريمة موضوع تحقيق أو إجراءات أو أن حكما نهائيا قد صدر بشأن تلك الجريمة لدى الطرف المطلوب إليه بموجب اختصاصه.

ج. كان من شأن تنفيذ الطلب أن يتعارض مع القانون الوطني للطرف المطلوب إليه.

3. لا يجوز رفض الطلب حصريا بسبب سرية المصارف والمؤسسات المالية المماثلة أو أن الجريمة تُعتبر متصلة بمسائل مالية.

4. قبل رفض الطلب على الطرف المطلوب إليه مراعاة ما إذا كانت المساعدة ستمنح وفقاً لشروط معينة.

5. إذا قبل الطرف الطالب بالأحوال والشروط المطلوبة بموجب البند 4 من هذه المادة فعليه التقيد بتلك الأحوال والشروط.

6. إذا رفض الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بأسباب الرفض.

المادة 9

تنفيذ الطلبات

1. ينفذ الطلب -من غير إبطاء- بواسطة السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه وفقاً لقانونه وإلى المدى الذي يسمح به ذلك القانون وعلى النحو المطلوب بواسطة الطرف الطالب.

2. يجوز للطرف المطلوب اليه السماح للأشخاص المحددين في طلب المساعدة القانونية حضور تنفيذ الطلب شريطة ألا يتعارض مع قانونه الوطني. ولهذه الغاية على الطرف المطلوب اليه إخطار الطرف الطالب-من غير إبطاء- بتاريخ ومكان تنفيذ طلب المساعدة. يجوز للأشخاص المسموح لهم بالحضور الطلب الى السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه اعتبار امكانية تقديم اسئلة محددة مشار اليها في اجراءات مساعدة.

3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء- بظروف تكون معلومة لدى الطرف المطلوب إليه والتي من المحتمل أن تسبب تأخيراً جدياً في تنفيذ الطلب.
4. يجوز للطرف المطلوب إليه تأجيل تنفيذ الطلب إذا كان من شأن التنفيذ الفوري التعارض مع مسألة جنائية لم يفصل فيها بعد لدى الطرف المطلوب إليه. يجوز كذلك للطرف المطلوب إليه تأجيل تسليم المستندات إذا كانت تلك المستندات لازمة لإجراءات مدنية لذلك الطرف. في تلك الحال على الطرف المطلوب إليه - بناء على طلب - موافاة الطرف الطالب بنسخ مصدقة عن المستندات.
5. قبل تأجيل تنفيذ الطلب على الطرف المطلوب إليه اعتبار ما إذا كانت المساعدة يجوز أن تمنح مراعاة لشروط معينة.
6. إذا أجل الطرف المطلوب إليه المساعدة فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب التأجيل - من غير إبطاء-.

المادة 10

إعادة المواد للطرف المطلوب إليه

على الطرف الطالب إعادة المواد المقدمة بموجب هذه الاتفاقية إذا لم تكن هناك حاجة إليها بشأن المسألة الجنائية المتعلقة بالطلب إذا طلب الطرف المطلوب إليه ذلك.

المادة 11

السرية وقيود الاستخدام

1. على الطرف المطلوب إليه بذل قصارى جهده للحفاظ على سرية طلب المساعدة ومحتوياته والمستندات الداعمة وأي إجراء اتخذ بموجبه. إذا كان تنفيذ الطلب غير ممكن دون إخلال بالسرية، فعلى الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك قبل تنفيذ الطلب، وعلى الطرف الطالب أن يشير ما إذا كان يرغب في تنفيذ الطلب برغم ذلك.
2. على الطرف الطالب بذل قصارى جهده للحفاظ على سرية المعلومات والأدلة المقدمة من الطرف المطلوب إليه باستثناء إلى المدى الذي تكون فيه هناك حاجة إلى الأدلة والمعلومات في مسائل جنائية تتعلق بالطلب وغير ذلك بما يفوضه الطرف المطلوب إليه.
3. على الطرف الطالب بذل قصارى جهده لضمان حفظ المعلومات أو الأدلة ضد الفقد أو الاستخدام غير المسموح به أو التعديل أو الكشف أو سوء الاستعمال.

4. على الطرف الطالب تقديم ضمانات بعدم استخدام المعلومات أو الأدلة المتحصلة أو أي شيء ناشئ عنها لأي أغراض غير تلك المبينة في الطلب دون موافقة مسبقة من الطرف المطلوب إليه.

المادة 12

تبليغ المستندات

1. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ طلبات تبليغ المستندات فيما يتعلق بمسألة جنائية.
2. يقدم إلى الطرف المطلوب إليه طلب تبليغ بحضور يستلزم حضور أشخاص بما في ذلك شهود ومجني عليهم وأشخاص متهمين ومدعى عليهم في إجراءات جنائية وخبراء لدى الطرف الطالب وذلك خلال مدة معقولة قبل التاريخ المحدد للحضور.
3. على الطرف المطلوب إليه بعد تنفيذ التبليغ تقديم إثبات موثق إلى الطرف الطالب بالتبليغ يحمل توقيعا أو خاتما لدى السلطة التي نفذت التبليغ مع الاشارة الى تاريخ وزمان ومكان وطريقة التسليم بالإضافة الى الشخص الذي سلمت اليه المستندات. في حال عدم التنفيذ على الطرف المطلوب إليه إخطار - من غير إبطاء – الطرف الطالب بذلك مع تبليغه بأسباب عجزه في عدم التبليغ.
4. لا يكون الشخص الذي يعجز في التقيد بأي إجراء تبليغ أخطر به/ بها عرضة لأي عقوبة أو إجراء قسري وفقاً لقانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المادة 13

أخذ الأدلة أو الإفادة من اشخاص

1. على الطرف المطلوب إليه ووفقا لقانونه الوطني أخذ إفادة الشهود والمجني عليهم والمشتبه بهم والمدعى عليهم والخبراء أو أشخاص آخرين وكذلك الحصول على المحاضر والمستندات وأي أدله مشار إليها في طلب المساعدة القانونية وإرسالها الى الطرف الطالب.
2. يجوز للشخص المطلوب أخذ الأدلة منه أو الاستماع إليه أو سؤاله لدى الطرف المطلوب إليه بموجب طلب وفقاً لهذه المادة رفض تقديم أدلة او إفادة إذا نص على ذلك قانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.
3. إذا ادعى أي شخص لدى الطرف المطلوب إليه بحق أو التزام يخوله رفض تقديم أدلة بموجب قانون الطرف الطالب، فعلى الطرف الطالب - بناء على طلب - تقديم شهادة إلى الطرف

المطلوب إليه بوجود ذلك الحق، وفي حال غياب أدلة تفيد العكس تعد الشهادة دليلاً كافياً على ما تضمنته.

4. لأغراض هذه المادة يشتمل أخذ الأدلة على تقديم مستندات أو مواد أخرى.

المادة 14

نقل مؤقت للأشخاص الموقوفين

1. إذا كان الاستماع عبر المؤتمرات المتلفزة غير ممكن، يجوز أن ينقل مؤقتا الشخص الموقوف لدى الطرف المطلوب إليه بناء على طلب الطرف الطالب الى ذلك الطرف لتقديم أدلة أو المساعدة في إجراءات جنائية لدى ذلك الطرف.
2. على الطرف المطلوب إليه نقل شخص موقوف إلى الطرف الطالب فقط إذا:
   أ. وافق الشخص على النقل بإرادته.
   ب. وافق الطرف الطالب على التقيد بأي شروط محدده بواسطة الطرف المطلوب إليه متعلقة بتوقيف أو سلامة الشخص الذي سينقل.
   ج. لا يتعارض الطلب مع تحقيقات أو مقاضاة جنائية التي تجرى لدى الطرف المطلوب إليه والتي يكون الشخص طرفا فيها.
3. إذا أخطر الطرف المطلوب إليه الطرف الطالب أن الشخص المنقول غير مطلوب توقيفه ، يفرج عن ذلك الشخص ويعامل كشخص موجود لدى الطرف الطالب بموجب طلب يلتمس فيه حضور ذلك الشخص.
4. على الطرف الطالب إعادة الشخص المنقول موقوفا إلى الطرف المطلوب إليه خلال ثلاثون (30) يوما من تاريخ وجود الشخص المذكور لدى الطرف الطالب أو أي مدة زمنية أخرى يجوز أن يتفق عليها الطرفان.
5. تخصم عن الشخص الموقوف المنقول أي مدة قضاها موقوفا لدى الطرف الطالب من العقوبة الموقعة لدى الطرف المطلوب إليه.
6. لا يتعرض الشخص الموقوف الذي لا يوافق على تقديم أدلة أو يساعد في إجراءات جنائية لدى الطرف الطالب لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك بموجب قانون الطرف الطالب أو المطلوب إليه.

المادة 15

وجود أشخاص آخرين لتقديم أدلة أو مساعدة

1. يجوز للطرف الطالب طلب مساعدة الطرف المطلوب إليه في دعوة شخص غير الشخص الذي تنطبق عليه المادة 14 من هذه الاتفاقية في تقديم أدلة أو مساعدة لدى الطرف الطالب. يتعهد الطرف الطالب بالقيام بترتيبات كافية لسلامة ذلك الشخص.
2. على الطرف المطلوب إليه دعوة الشخص وإخطار الطرف الطالب -من غير إبطاء - برد ذلك الشخص. إذا وافق الشخص فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتسهيل الطلب.
3. لا يتعرض الشخص الذي لا يوافق على إعطاء أدلة أو مساعدة لأي عقوبة أو إجراء قسري بسبب ذلك وفقاً لقانون الطرف الطالب أو الطرف المطلوب إليه.

المادة 16

الاستماع عبر المؤتمرات المتلفزة

لغرض هذه الاتفاقية، يجوز للطرفين الموافقة على استخدام الفيديو المباشر أو الربط التلفزيوني أو حلقات الاتصال أو وسائل الاتصال المناسبة وفقاً لقوانين وإجراءات الطرفين إذا كان مناسبا او ضروريا لتحقيق مقاصد العدالة.

المادة 17

النقل بالعبور للأشخاص الموقوفين

1. يجوز لطرف، بموجب قوانينه الوطنية الإذن بالنقل بالعبور عبر أراضيه لشخص موقوف مطلوب حضوره بواسطة الطرف الأخر الطالب لذلك النقل.
2. للطرف الذي يتم النقل بالعبور من خلاله مع مراعاة قوانينه الوطنية السلطة والالتزام باتخاذ جميع الترتيبات الضرورية للإبقاء على الشخص موقوفاً خلال النقل بالعبور.

المادة 18

مبدأ تخصيص التسليم

1. مراعاة للبند 2 من هذه المادة، عندما يكون شخص في الطرف الطالب وفقاً لطلب يقدم بموجب المادتين 14 و15 من هذه الاتفاقية:

أ. لا يوقف الشخص أو يُقاضى أو تقيد حريته الشخصية لدى الطرف الطالب عن أي جريمة سابقة لمغادرته/ مغادرتها أراضي الطرف المطلوب إليه،

ب. لا يلزم الشخص دون موافقته / موافقتها بتقديم أدلة في أي إجراءات جنائية أو يساعد في أي تحقيق جنائي غير المسألة الجنائية المتعلقة بالطلب.

2. لا يطبق البند 1 من هذه المادة إذا كان ذلك الشخص حرا ولم يغادر أراضي الطرف الطالب خلال ثلاثون (30) يوماً بعد أن يخطر / تخطر رسميا أن وجوده / وجودها غير لازم أو غادر ثم عاد.

المادة 19

تقديم المستندات المتاحة علانية والمحاضر الأخرى

1. على الطرف المطلوب إليه، -وبناء على طلب – تزويد الطرف الطالب بنسخ عن المستندات أو المحاضر المتاحة علانية.
2. يجوز للطرف المطلوب إليه بناء على طلب ومراعاة لقانونه الوطني تقديم نسخ إلى الطرف الطالب، عن أي مستندات أو محاضر في حيازة مصالح حكومية ووكالات غير متاحة علانية.

المادة 20

التفتيش والضبط

1. على الطرف المطلوب إليه والى المدى الذي يسمح به قانونه الوطني تنفيذ الطلبات المقدمة بشأن مسألة جنائية لدى الطرف الطالب للتفتيش والضبط.

2. على السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه التي قامت بتنفيذ طلب التفتيش والضبط تقديم تلك المعلومات على الشكل الذي يجوز أن يكون مطلوبا بواسطة الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه تقديم تلك المعلومات التي قد يطلبها الطرف الطالب المتعلقة بنتيجة أي تفتيش ومكان وظروف الضبط والحفظ اللاحق للمادة المضبوطة.
4. على الطرف الطالب مراعاة أي شروط مطلوبة بواسطة الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بأي مادة مضبوطة سلمت إلى الطرف الطالب.

المادة 21

عائدات وأدوات الجرائم

1. على الطرف المطلوب إليه -بناء على طلب-، السعي للتحقق ما إذا كانت أي عائدات جريمة و/أو أدواتها موجودة ضمن اختصاصه وإخطار الطرف الطالب بنتائج تحرياته. عند تقديمه للطلب على الطرف الطالب إخطار الطرف المطلوب إليه بالأسس التي بنى عليها اعتقاده أن تلك العائدات و / أو أدوات الجريمة يجوز أن تكون موجودة ضمن اختصاصه.
2. وفقا للبند 1 من هذه المادة إذا وجدت عائدات و / أو أدوات جريمة مشتبه بها فعلى الطرف المطلوب إليه اتخاذ الإجراءات التي يسمح بها قانونه لمنع أي تعامل أو نقل أو التصرف في العائدات المشتبه بها و/ أو أدوات الجريمة انتظارا للفصل النهائي فيما يتعلق بتلك العائدات و / أو أدوات الجريمة بواسطة محكمة لدى الطرف الطالب.
3. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي يسمح به قانونه تنفيذ الأمر النهائي بتجريد أو مصادرة عائدات و / أو أدوات الجريمة الصادر عن محكمة لدى الطرف الطالب.
4. في تطبيق هذه المادة، يجب مراعاة حقوق الغير حسني النية بموجب قانون الطرف المطلوب إليه. في حال ادعاء من الغير، فعلى الطرف المطلوب إليه تمثيل مصالح الطرف الطالب في السعي للاحتفاظ بعائدات و/ أو أدوات الجريمة إلى حين صدور قرار نهائي بشأن ذلك من محكمة مختصة لدى الطرف الطالب.
5. على الطرف المطلوب إليه وإلى المدى الذي تسمح به قوانينه الوطنية ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة إعادة عائدات و /أو أدوات الجريمة المشار إليها في البند 3 من هذه المادة أو قيمة العائدات و / أو الأدوات إلى الطرف الطالب.

6. لغرض هذه المادة يقصد بالعائدات أي موارد مالية تحصلت من أو تم الحصول عليها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة عبر ارتكاب جريمة جنائية.

المادة 22
النفقات

1. ما لم ينص على غير ذلك في هذه الاتفاقية، على الطرف المطلوب إليه اتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لتمثيل مصالح الطرف الطالب في جميع الإجراءات الناشئة عن طلب المساعدة وغير ذلك.
2. على الطرف المطلوب إليه تحمل تكلفة الايفاء بطلب المساعدة على أن يتحمل الطرف الطالب:

أ. نفقات سفر وإقامة وإعاشة وأي مخصصات أخرى للشخص الذي يقدم مساعدة وفقا لطلب بموجب المادة 14 أو 15من هذه الاتفاقية،

ب. مصاريف ونفقات الخبراء وترجمة المستندات.

3. في حال إذ ما تبين أن الطلب يستلزم نفقات ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان لتقرير الشروط والأحوال التي يجوز تقديم المساعدة في ضوئها.

المادة 23
التوافق مع الاتفاقيات الأخرى

لا تعفى المساعدة والإجراءات المشار إليها في هذه الاتفاقية أي طرف من التزاماته الناشئة عن اتفاقيات أخرى نافذة.

المادة 24
تسوية المنازعات

تسوى أي منازعة تنشأ عن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية بالقنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المادة 25

التصديق والسريان و التعديل والإنهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق ويتم تبادل وثائق التصديق
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) بعد تاريخ تبادل وثائق التصديق.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين، وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز لكل طرف إنهاء هذه الاتفاقية بإخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر بعد تاريخ تقديم الإخطار. ومع ذلك تظل الإجراءات التي بدء فيها قبل الإخطار محكومة بهذه الاتفاقية لحين انتهائها.
5. تطبق هذه الاتفاقية على أي طلب قدم بعد سريانها حتى ولو كانت الجرائم ذات الصلة قد ارتكبت قبل سريانها.

إشهاداً بذلك فإن الموقعين أدناه، المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين وقعا هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين باللغات العربية والفرنسية والانجليزية وجميع هذه النصوص متساوية في الحجية. وفي حال أي اختلاف في تفسيرها يسري النص الإنجليزي.

حررت في أبوظبي في 14 أكتوبر 2021م.

عن حكومة	عن حكومة
دولة الإمارات العربية المتحدة	جمهورية السنغال

TREATY
ON
MUTUAL LEGAL ASSISTANCE IN CRIMINAL MATTERS
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF SENEGAL

The Government of the United Arab Emirates and The Government of the Republic of Senegal hereinafter referred to as "The Parties";

Guided by the friendly relations between the Parties;

Desiring to strengthen the close cooperation between the Parties and recognizing the need to facilitate the widest measure of Mutual Legal Assistance in Criminal Matters between the competent authorities of the Parties,

Pursuant to the prevailing laws of the respective Parties.

HAVE AGREED as follows:

Article 1
Scope of assistance

1. The Parties shall, in accordance with the provisions of this Treaty, grant each other assistance in criminal matters.
2. For the purpose of this Treaty, criminal matters mean investigations, prosecutions or proceedings in relation to any offence which at the time of the request for assistance, falls within the jurisdiction of the competent authorities of the Requesting Party.

3. Assistance may be granted in connection with offences against a law related to taxation, customs duties, foreign exchange control or other revenue matters.

4. Assistance shall include:

   a. taking evidence or statements from persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts;

   b. providing information, documents, records and items of evidence, information related to bank accounts and financial institution accounts;

   c. locating or identifying persons or items;

   d. serving documents;

   e. executing requests of search and seizure;

   f. making arrangements for persons in custody or others, to give evidence or assist in criminal investigations, prosecutions, or proceedings in the Requesting Party,

   g. tracing, restraining, forfeiting, confiscating and returning the proceeds and/or instrumentalities of crimes;

   h. information on criminal proceedings, previous convictions and sentences imposed in the Requested Party against citizens of the Requesting Party; and

   i. other assistance deemed necessary by the Requesting Party and consistent with this Treaty as well as the law of the Requested Party.

5. This Treaty applies solely to the provision of mutual assistance between the Parties. The provisions of this Treaty shall not create any right on the part of any private person to obtain, suppress or exclude any evidence or to impede the execution of any request of assistance.

Article 2

Exchange of information

The Parties may exchange information concerning the laws in force and the judicial practice in their respective countries related to the implementation of this Treaty.

Article 3
Non-Application

1. This Treaty shall not apply to:
   a. the arrest or detention of any person with a view to the extradition of that person;
   b. the enforcement in the Requested Party of criminal judgments imposed in the Requesting Party except to the extent permitted by the law of the Requested Party;
   c. the transfer of persons in custody to serve sentences; and
   d. the transfer of proceedings in criminal matters
2. Nothing in this Treaty entitles any Party to undertake in the territory of the other Party the exercise of jurisdiction and performance of functions that are reserved exclusively for the authorities of that other Party by its national law.

Article 4
Other assistance

This Treaty shall not affect any existing obligations between the Parties, whether pursuant to other agreements, arrangements, or otherwise, nor prevent the Parties from providing assistance to each other pursuant to other agreements, arrangement, or otherwise.

Article 5
Central Authority

1. The Central Authorities of the Parties shall process requests for mutual legal assistance pursuant to this Treaty.
2. The Central Authority for the State of the United Arab Emirates is the Ministry of Justice and for the Republic of Senegal is the Ministry of Justice.
3. Either Party may change its Central Authority in which case, it shall notify the other Party of the change.

4. Requests for assistance and communications shall be addressed through diplomatic channels, for the purpose of this Treaty.

Article 6
Requests

1. Requests for assistance shall be formally made in writing. In urgent circumstances, the Central Authority of the Requested Party may accept the request by facsimile or e-mail, in this case it shall be confirmed within thirty (30) days by a formal request through diplomatic channels.
2. Requests for assistance shall include:
   a. the name of the competent authority conducting the investigation or criminal proceedings to which the request relates;
   b. the purpose of the request and the nature of the assistance sought;
   c. a description of the nature of the criminal matter and its current status, and a statement setting out a summary of the relevant facts and law, including the maximum penalty for the offence to which the request relates;
   d. a description of the evidence, information or other assistance sought;
   e. the reasons for and details of any particular procedure or requirement that the Requesting Party wishes to be followed;
   f. specification of any time limit within which compliance with the request is desired;
   g. any special requirements for confidentiality and the reasons for it;
   h. such other information or undertaking as may be under the national law of the Requested Party or otherwise necessary for the proper execution request.
3. Requests for assistance may also, to the extent necessary, contain the following information:
   a. the identity, nationality and location of the person or persons who are the subject of the investigation or criminal proceedings;
   b. the identity and location of any person from whom evidence is sought;

c. the identity and location of a person to be served, that person's relationship to the criminal proceedings, and the manner in which service is to be made;

d. a description of the manner in which any testimony or statement is to be taken and recorded;

e. a list of questions to be asked of a witness;

f. a description of the documents, records or items of evidence to be produced as well as a description of the appropriate person to be asked to produce them and, to the extent not otherwise provided for, the form in which they should be produced and authenticated;

g. a statement as to whether sworn or affirmed evidence or statements are required;

h. a description of the property, asset or article to which the request relates; including its location;

i. any court order relating to the assistance requested and a statement relating to the finality of that order;

j. the list of the names and capacities of the persons to be authorised to be present at the execution of the request;

k. the location and description of the place to be searched and the indication of the items to be seized or confiscated;

l. information as to the allowances and reimbursements to which is entitled the person who is requested to appear in the Requesting Party for the purpose of taking evidence.

4. All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language and shall be officially signed and sealed by the relevant authorities.

Article 7

Additional information

If the Requested Party considers that the information contained in the request is not sufficient to enable the request to be dealt with, the Requested Party may request additional information. The Requesting

Party shall supply such additional information as the Requested Party considers necessary to enable the request to be fulfilled.

Article 8

Refusal of assistance

1. Assistance shall be refused if:

a. the offence for which it is requested is an offence of a political nature. In the application of the provisions of this Treaty the following offences shall not be considered as political offences:

1) For the State of the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;

2) For the Republic of Senegal homicide or any other offence against the life, physical integrity or freedom of a Head of State or Government or any member of his family;

3) terrorist offences;

4) any other offence not considered as a political offence under any international treaty, convention or agreement to which both Parties are parties;

b. the request relates to an offence only under military law;

c. the request relates to the prosecution of a person for an offence in respect of which the person has been finally convicted, acquitted, pardoned or has served the sentence imposed in the Requested Party;

d. are substantial grounds for believing that the request for assistance has been made or the purpose of investigating, prosecuting or punishing a person on account of that person's race, sex, religion, nationality or political opinions, or that the request for assistance will result in that person being prejudiced for any of those reasons;

e. the provision of the assistance would impair the sovereignty, security, public order or essential interests of the Requested Party.

2. The Requested Party may refuse assistance if:

a. The act or omission alleged to constitute the offence to which the request relates, would not, if they had taken place within the jurisdiction of the Requested party, have constituted an offence;

b. The request relates to an offence, which is subject to investigation or proceeding, or a final judgment has been rendered in respect of that offence, in the requested Party under its own jurisdiction;

c. The execution of the request would be contrary to the national law of the Requested Party.

3. Assistance may not be refused solely on the ground of secrecy of banks and similar financial institutions or that the offence is also considered to involve fiscal matters.

4. Before refusing a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

5. If the Requesting Party accepts assistance subject to the terms and conditions required under paragraph 4 of this Article, it shall comply with such terms and conditions.

6. If the Requested Party refuses assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of refusal.

Article 9

Execution of requests

1. Requests for assistance shall be executed promptly by the competent authorities of the Requested Party in accordance with the law of that Party and, to the extent that law permits, in the manner requested by the Requesting Party.

2. Provided it is not contrary to its domestic law, the Requested Party may authorize the persons specified in the request for legal assistance to be present to the execution of the same. To this end, the Requested Party shall promptly inform the Requesting State on the date and place of execution of the request for assistance. The persons who have been authorized may request the competent authority of the Requested Party to consider the possibility to submit specific questions referred to the assistance procedures.

3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of circumstances, when they become known to the Requested Party, which are likely to cause a significant delay in the execution of the request.

4. The Requested Party may postpone the execution of the request if its immediate execution would interfere with any ongoing criminal matters in the Requested Party. The Requested Party may also postpone the delivery of documents if such documents are required for civil proceedings in that Party, in which case the Requested Party shall, upon request, provide certified copies of documents.

5. Before postponing the execution of a request, the Requested Party shall consider whether assistance may be granted subject to certain conditions.

6. If the Requested Party postpones assistance, it shall promptly inform the Requesting Party of the grounds of postponement.

Article 10

Return of material to the requested party

When required by the Requested Party, the Requesting Party shall return material provided under this Treaty when it is no longer needed for the criminal matter to which the request relates.

Article 11

Confidentiality and limitation on use

1. The Requested Party shall use its best efforts to keep confidential a request for assistance, the contents of the request and its supporting documentation, and any action taken pursuant to the request. If the request cannot be executed without breaching confidentiality, the Requested Party shall so inform the Requesting Party before executing the request, and the Requesting Party shall advise whether it nevertheless wishes the request to be executed.

2. The Requesting Party shall use its best efforts to keep confidential the information and evidence provided by the Requested Party, except to the

extent that the evidence and information is needed for the criminal matters to which the request relates and where otherwise authorized by the Requested Party.

3. The Requesting Party shall use its best efforts to ensure that the information or evidence is protected against loss, unauthorized access, modification, disclosure or misuse.

4. The Requesting Party shall provide assurances that it will not use the information or evidence obtained, or anything derived therefrom, for purposes other than those stated in a request without the prior consent of the Requested Party.

Article 12

Service of documents

1. The Requested Party shall, to the extent its law permits, carry out requests for the service of documents in respect of a criminal matter.

2. A request for service of summons requiring the appearance of persons, including witnesses, victims, accused persons, defendants in criminal proceedings, experts, in the Requesting Party shall be made to the Requested Party within a reasonable time before the scheduled appearance.

3. The Requested Party, after having effected service, shall provide the Requesting State with an attestation of proof of service bearing the signature or stamp of the Authority that effected service, and indicating the date, time, place and modalities of delivery, as well as the person to which the documents have been delivered. If service is not affected, the Requested State shall inform promptly the Requesting State and communicate the reasons of failure to serve.

4. A person who fails to comply with any process served on him or her shall not thereby be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 13

Taking of evidence or statements from persons

1. The Requested Party, in compliance with its domestic law, shall take statements from witnesses, victims, suspects and defendants, experts, or

other persons, and shall also obtain records, documents and any other evidence indicated in the request for legal assistance, and shall transmit them to the Requesting Party.

2. A person from whom evidence is to be taken/to be heard/to be questioned in the Requested Party- pursuant to a request under this Article may decline to give evidence or statements where the law of the Requested Party or that of the Requesting Party so provides.

3. If any person in the Requested Party claims that there is a right or obligation to decline to give evidence under the law of the Requesting Party, the Requesting Party shall, upon request, provide a certificate to the Requested Party as to the existence of that right. In the absence of evidence to the contrary, the certificate shall be sufficient evidence of the matters stated in it.

4. For the purposes of this Article, the taking of evidence includes the production of documents or other material.

Article 14

TEMPORARY TRANSFER OF PERSONS IN CUSTODY

1. When videoconference is not possible, a person in custody in the Requested Party may, at the request of the Requesting party, be temporarily transferred to that Party to give evidence or to assist in criminal proceedings in that Party.

2. The Requested Party shall transfer a person in custody to the Requesting Party only if:

   a. the person freely consents to the transfer;

   b. the Requesting Party agrees to comply with any conditions specified by the Requested Party relating to the custody or security of the person to be transferred;

   c. the request does not interfere with investigations or criminal prosecutions that are being carried out in the Requested Party, in which said person has to take part.

3. If the Requested Party advises the Requesting Party that the transferred person is no longer required to be held in custody, that person shall be released and be treated as a person present in the Requesting Party pursuant to a request seeking that person's attendance.

4. The Requesting Party shall return the person transferred in custody to the Requested Party within thirty (30) days, from the date of the said person's presence in the Requesting Party, or any other period of time as may be agreed on by the Parties.

5. A person in custody who is transferred shall receive credit for service of the sentence imposed in the Requested Party for the time spent in custody in the Requesting Party.

6. A person in custody who does not consent to give evidence or to assist in criminal proceedings in the Requesting Party shall not by reason thereof, be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 15

Availability of other persons to give evidence or assistance

1. The Requesting Party may seek the assistance of the Requested Party in inviting a person, not being a person to whom Article 14 of this Treaty applies, to give evidence or provide assistance in the Requesting Party. The Requesting Party shall undertake to make satisfactory arrangements for the safety of such person.

2. The Requested Party shall invite the person and promptly inform the Requesting Party of the person's response. If the person consents, the Requested Party shall take all necessary steps to facilitate the request.

3. A person who does not consent to give evidence or to provide assistance under this Article shall not by reason thereof be liable to any penalty or coercive measure pursuant to the law of the Requesting Party or the Requested Party.

Article 16
Video conference

For the purpose of this Treaty, the Parties may agree for the use of live video or all live television links or other appropriate communication facilities in accordance with the laws and procedures of both Parties if it is expedient and in the interests of justice.

Article 17
Transit of persons in custody

1. A Party may, subject to its national laws, authorize the transit through its territory of a person in custody whose appearance has been requested by the other Party requesting for such transit.
2. The Party where the transit takes place shall, subject to its national laws, have the authority and obligation to make the necessary arrangements for keeping the person in custody during transit.

Article 18
Rule of specialty

1. Subject to paragraph 2 of this article, where a person is in the Requesting Party pursuant to a request made under Articles 14 and 15 of this Treaty:
   a. the person cannot be detained, prosecuted or restricted in his personal liberty in the Requesting Party for any criminal offence which preceded his or her departure from the Requested Party;
   b. the person shall not, without his or her consent, be required to give evidence in any criminal proceedings or to assist in any criminal investigation other than the criminal matter to which the request relates.
2. Paragraph 1 of this Article ceases to apply if that person, being free to leave, has not left the Requesting Party within a period of thirty (30) days after he or she has been officially notified that his or her presence is no longer required or, having left, has returned.

Article 19

Provision of publicly available documents and other records

1. The Requested Party shall, upon request, provide the Requesting party with copies of publicly available documents or records.
2. The Requested Party may, upon request, subject to its national law, provide the Requesting Party with copies of any documents or records in the possession of government departments and agencies that are not publicly available.

Article 20

Search and seizure

1. The Requested Party shall, to the extent its national law permits, carry out requests made in respect of a criminal matter in the Requesting Party for search and seizure.
2. The relevant authority of the Requested Party that had executed a request for search and seizure shall provide such information in the form as may be required by the Requesting Party.
3. The Requested Party shall provide such information as may be required by the Requesting Party concerning the result of any search, the place and circumstances of seizure and the subsequent custody of the material seized.
4. The Requesting Party shall observe any conditions required by the Requested Party in relation to any seized material which is delivered to the Requesting Party.

Article 21

Proceeds and instrumentalities of crimes

1. The Requested Party shall, upon request, endeavor to ascertain whether any proceeds and/or instrumentalities of crimes are located within its jurisdiction and shall notify the Requesting Party of the results of its inquiries. In making the request, the Requesting Party shall notify the Requested Party of the basis of its belief that such proceeds and/or instrumentalities of crimes may be located in the latter's jurisdiction.
2. Where, pursuant to paragraph 1 of this Article, suspected

proceeds and/or instrumentalities of crimes are found, the Requested Party shall take such measures as are permitted by its law to prevent any dealing in, transfer or disposal of, those suspected proceeds and/or instrumentalities of crimes, pending a final determination in respect of those proceeds by a court of the Requesting Party.

3. The Requested Party shall, to the extent its law permits, give effect to a final order forfeiting or confiscating the proceeds and/ or instrumentalities of crimes made by a court of the Requesting Party.

4. In the application of this Article, the rights of bona fide third party shall be respected under the law of the Requested Party. Where there is a claim from a third party, the Requested Party shall represent the interests of the Requesting Party in seeking to retain the proceeds and/or instrumentalities of crimes until a final determination by a competent court in the Requesting Party.

5. The Requested Party shall return the proceeds and/or instrumentalities of crimes referred to in paragraph 3 of this Article, or the value of the proceeds and/or instrumentalities, to the Requesting Party, to the extent permitted by its national laws and upon such terms as it deems appropriate.

6. For the purpose of this Article proceeds mean any funds derived from or obtained, directly or indirectly, through the commission of criminal offence.

Article 22
Expenses

1. Unless otherwise provided in this Treaty, the Requested Party shall make all necessary arrangements for the representation of the Requesting Party in all proceedings arising out of a request for assistance and shall otherwise represent the interests of the Requesting Party.

2. The Requested Party shall meet the cost of fulfilling the request for assistance except that the Requesting Party shall bear:

   a. the travel and accommodation expenses and any other allowances of a person who provides assistance pursuant to a request under Article 14 or 15 of this Treaty;

b. fees and expenses of experts and the translation of documents.

3. If it becomes apparent that the execution of the request requires expenses of an extraordinary nature, the Parties shall consult to determine the terms and conditions under which the assistance can be provided.

Article 23

Compatibility with other treaties

Assistance and procedures set forth in this Treaty shall not exempt either Party from its obligations arising out from other international Treaties applicable.

Article 24

Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Treaty shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 25

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Treaty is subject to ratification, the instruments of ratification shall be exchanged.
2. This Treaty shall enter into force on the thirtieth (30) day after the date of the exchange of the instruments of ratification.
3. This Treaty may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
4. Either Party may terminate this Treaty by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings

already commenced before notification shall continue to be governed by this Treaty until conclusion therein.

5. This Treaty shall apply to any request submitted after its entry into force, even if the relevant offences were committed before its entry into force.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Treaty in two original texts, in the Arabic, French and English languages, all texts being equally authentic. If there is any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

DONE at Abu Dhabi on October 14, 2021.

FOR THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB EMIRATES	FOR THE GOVERNMENT REPUBLIC OF SENEGAL

CONVENTION

D'ENTRAIDE JUDICIAIRE

EN MATIÈRE PÉNALE

ENTRE

LE GOUVERNEMENT DES ÉMIRATS ARABES UNIS

ET

LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL

Le Gouvernement de l'État des Émirats Arabes Unis et le Gouvernement de la République du Sénégal, ci-après dénommés les « Parties »,

Guidés par les relations d'amitié qui lient les Parties ;

Désireux de renforcer la coopération entre les Parties et reconnaissant la nécessité de faciliter l'entraide judiciaire la plus large possible en matière pénale en améliorant l'efficacité des autorités compétentes des parties dans les enquêtes et les poursuites pénales, ainsi que dans la confiscation des produits du crime et les procédures en résultant ;

Conformément aux lois en vigueur des Parties respectives ;

SONT CONVENUS de ce qui suit:

Article Premier. - Champs d'application de l'entraide

1. Les Parties, conformément aux dispositions de la présente Convention, s'engagent à s'accorder mutuellement l'entraide judiciaire la plus large possible en matière pénale.
2. Aux fins de la présente Convention, on entend par « matière pénale » les enquêtes, poursuites ou procédures visant des infractions dont la répression est, au moment où l'entraide est demandée, de la compétence des autorités judiciaires de l'État requérant.
3. L'entraide peut être accordée dans le cadre d'infractions en matière de taxes, d'impôts, de douane, de change ou d'autres questions fiscales.
4. L'entraide en question comprend notamment :

a. le recueil de preuves, témoignages ou de dépositions d'individus, y compris de témoins, de victimes, d'accusés, de personnes mises en cause dans des procédures pénales, d'experts;

b. la communication d'informations, de documents, d'enregistrements, de dossiers et d'éléments de preuve, de renseignements relatifs à des comptes bancaires et des comptes d'institutions financières ;

c. la recherche et l'identification de personnes ou de biens ;

d. la signification d'actes et de documents;

e. l'exécution de demandes de perquisition et de saisie;

f. la mise à disposition de personnes détenues ou autres en vue de témoigner, de fournir des preuves ou encore leur aide à une enquête ou dans une procédure pénale dans la Partie requérante ;

g. la recherche, la restriction, la saisie, la confiscation et la restitution de produits et / ou instruments d'une infraction pénale ;

h. la communication d'informations sur les procédures pénales, condamnations et peines antérieures dans la Partie requise visant des citoyens de la Partie requérante; et

i. toute autre forme d'entraide jugée nécessaire par la Partie requérante et qui n'est pas contraire aux dispositions de la présente Convention, ni aux lois de la Partie requise.

5. La présente Convention ne s'applique qu'à l'entraide mutuelle entre les Parties. Les dispositions de la présente Convention ne confèrent à aucun particulier le droit d'obtenir, de supprimer ou d'exclure des preuves ou d'empêcher l'exécution de toute demande d'entraide.

Article 2.- Échange d'informations

Les Parties, sur demande, échangent des informations sur les lois en vigueur, ainsi que sur les procédures judiciaires utilisées dans leurs pays respectifs relativement à l'application de la présente Convention.

Article 3.- Non-application de la Convention

1. La présente Convention ne s'applique pas à ce qui suit :

a. l'arrestation ou la détention de toute personne en vue de son extradition ;

b. l'exécution dans la Partie requise de jugements de condamnation prononcés dans la Partie requérante, sauf dans la mesure permise par la législation de la Partie requise ;

c. le transfèrement de personnes condamnées afin de purger leur peine;

et

d. le transfert de procédures en matière pénale.

2. Aucune disposition de la présente Convention n'habilite une Partie à exercer sur le territoire de l'autre Partie une compétence et des fonctions qui sont réservées exclusivement aux autorités de cette autre Partie par sa législation nationale.

Article 4.- Autres formes d'aide

La présente Convention ne porte pas atteinte aux obligations des Parties découlant d'autres accords ou arrangements, ou autres, ni n'empêche les Parties de se prêter assistance en vertu d'autres accords, arrangements ou autrement.

Article 5.- Autorités centrales

1. Les Autorités centrales des Parties traitent les demandes d'entraide judiciaire formées au titre de la présente Convention.
2. L'Autorité centrale de l'État des Émirats Unis est le Ministère de la Justice et l'Autorité Centrale de la République du Sénégal est le Ministère de la Justice.
3. Chaque Partie notifie à l'autre tout changement de son autorité centrale.
4. Aux fins de la présente Convention, les demandes d'entraide et les correspondances connexes sont transmises par la voie diplomatique.

Article 6.- Forme et contenu de la demande

1. La demande d'entraide est formulée officiellement par écrit. En cas d'urgence, l'Autorité centrale de la Partie requise peut accepter une demande envoyée par télécopie ou courrier électronique. Dans ce cas, la demande doit être confirmée dans un délai de trente (30) jours par une requête officielle transmise par la voie diplomatique.
2. La demande d'entraide contient les indications suivantes :
   a. l'identification de l'Autorité compétente chargée de l'enquête ou de la poursuite pénale auxquelles la demande se réfère;
   b. l'objet de la demande et la nature de l'assistance sollicitée ;
   c. une description de la nature du délit et de son état actuel, ainsi qu'une déclaration résumant les faits et le droit pertinents, y compris la peine maximale encourue pour l'infraction à laquelle se rapporte la demande;
   d. une description des éléments de preuve, des informations ou de toute autre assistance sollicités ;

e. les procédures particulières et exigences éventuelles à suivre lors de l'exécution de la demande et les motifs y afférents ;

f. une spécification de tout délai à respecter pour l'exécution de la demande ;

g. les exigences éventuelles de confidentialité et les motifs y afférents;

h. tout autre renseignement ou engagement requis aux termes de la législation de la Partie requise ou autrement nécessaire pour faciliter l'exécution de la demande.

3. Les demandes d'entraide peuvent également, dans la mesure nécessaire, contenir les informations suivantes :

a. l'identité, la nationalité et l'adresse de la ou des personnes objet de l'enquête ou des poursuites pénales;

b. l'identité et l'adresse toute personne devant fournir un témoignage ou des éléments de preuve ;

c. l'identité et l'adresse de toute personne devant faire l'objet d'une signification et son rapport à la procédure, ainsi que le mode d'exécution de la signification ;

d. une description du mode de recueil ou d'enregistrement de tout témoignage ou déposition;

e. une liste questions à poser éventuellement à tout témoin ;

f. une description des documents, dossiers ou éléments de preuve à produire ainsi qu'une description de la personne à qui il sera demandé de les produire et, sauf disposition contraire, la forme sous laquelle ils doivent être produits et authentifiés ;

g. une déclaration indiquant si des témoignages ou dépositions faits sous serment ou solennellement sont nécessaires ;

h. une description des biens, avoirs ou objets auxquels la demande se rapporte; y compris le lieu où ils se trouvent ;

i. toute décision de justice relative à l'assistance demandée et toute indication du caractère final de ladite décision ;

j. les noms et qualités des personnes à autoriser à participer à l'exécution de la demande ;

k. l'indication et la description du lieu qui doit être inspecté ou perquisitionné, ainsi que des objets qui doivent être saisis ou confisqués;

l. des renseignements sur les indemnités et sur les remboursements des frais qui reviennent à la personne citée à comparaître dans la Partie requérante aux fins de l'administration d'une preuve.

4. Toute demande d'entraide judiciaire et les pièces justificatives présentées au titre de la présente Convention sont accompagnées d'une

traduction dans la langue de la Partie requise ou en Anglais, et revêtues de la signature et du sceau officiels des autorités compétentes.

Article 7.- Complément d'informations

Si la Partie requise estime que les informations contenues dans la demande ne sont pas suffisantes pour permettre le traitement de la demande, elle peut exiger des informations complémentaires. La Partie requérante fournit les informations supplémentaires que la Partie requise estime nécessaires pour permettre l'exécution de la demande.

Article 8.- Refus de l'entraide

1. L'entraide judiciaire est refusée si :

   a. l'infraction pour laquelle elle est demandée constitue une infraction à caractère politique. Aux fins de la présente Convention, ne sont pas considérées comme des infractions politiques :

      i. Pour l'État des Émirats Arabes Unis : une attaque contre le Chef de l'État ou du Gouvernement ou leurs adjoints ou un membre de leurs familles, ou un membre du Conseil Suprême ou un membre de leur famille;

      ii. Pour la République du Sénégal : le meurtre ou toute autre atteinte à la vie, à l'intégrité physique ou à la liberté d'un Chef d'État ou de Gouvernement ou d'un membre de sa famille;

      iii. les infractions en matière de terrorisme;

      iv. toute autre infraction exclue de la catégorie des infractions politiques en vertu d'un Traité, d'une Convention ou d'un Accord international quelconque auxquels les deux Parties sont parties;

   b. la demande se rapporte à une infraction de nature exclusivement militaire ;

   c. la demande se rapporte à la poursuite d'une personne au titre d'une infraction pour laquelle elle a été définitivement condamnée, acquittée, graciée ou a purgé la peine infligée dans la Partie requise ;

   d. si la Partie requise a des raisons sérieuses de croire que la demande a été présentée en vue d'enquêter sur une personne, de la poursuivre, de la punir ou d'engager d'autres procédures à son encontre pour des considérations ayant trait à la race, au sexe, à la religion, à la nationalité ou aux opinions politiques, ou qu'un préjudice peut être porté à la situation de ladite personne dans la procédure judiciaire pour l'un quelconque des motifs susvisés;

e. si la Partie requise estime que l'exécution de la demande est de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité, à son ordre public ou à d'autres de ses intérêts essentiels.

2. La Partie requise peut refuser l'entraide si :

a. Les actes ou omissions à l'origine de l'infraction présumée à laquelle se rapporte la demande n'auraient pas constitué une infraction s'ils étaient survenus sur le territoire de la Partie requise ;

b. La demande se rapporte à une infraction qui fait l'objet d'une enquête ou d'une procédure, ou à l'égard de laquelle un jugement définitif a été rendu, sur le territoire de la Partie requise ;

c. l'exécution de la demande serait contraire à la législation nationale de la Partie requise.

3. L'entraide ne peut être refusée pour le seul motif du secret bancaire ou sur le fait que l'infraction implique une question est du domaine fiscal.

4. Avant de rejeter une demande, la Partie requise examine si l'entraide peut être accordée sous certaines conditions.

5. Si la Partie requérante accepte l'aide sous réserve des conditions visées au paragraphe 4 du présent article, elle se conforme à celles-ci.

6. Lorsqu'elle rejette l'entraide judiciaire, la Partie requise informe sans délai la Partie requérante des motifs du refus.

Article 9.- Exécution de la demande

1. La Partie requise fait exécuter sans délai, par ses autorités compétentes, la demande d'entraide conformément à sa législation nationale et selon les modalités indiquées par la Partie requérante.

2. Dans la mesure où ceci n'est pas contraire à sa législation nationale, la Partie requise peut autoriser les personnes spécifiées dans la demande d'entraide judiciaire à être présentes à l'exécution de celle-ci. A cette fin, la Partie requise informe sans délai la Partie requérante de la date et du lieu d'exécution de la demande d'entraide. Les personnes autorisées peuvent demander à l'autorité compétente de la Partie requise d'examiner la possibilité de soumettre des questions spécifiques relatives aux procédures de l'entraide.

3. La Partie requise informe sans délai la Partie requérante des circonstances susceptibles de provoquer un retard important dans l'exécution de la demande, dès qu'elle en a pris connaissance.

4. La Partie requise peut différer l'exécution de la demande si son exécution immédiate risquerait d'interférer avec une affaire/procédure pénale en cours sur son territoire. La Partie requise peut également différer la remise de

documents si ces derniers sont requis pour une procédure civile dans cette Partie. Dans ce cas, la Partie requise fournit, sur demande, des copies certifiées conformes desdits documents.

5. Avant de différer l'exécution d'une demande, la Partie requise examine si l'entraide peut être accordée sous certaines conditions.

6. Lorsqu'elle diffère l'entraide judiciaire, la Partie requise informe sans délai la Partie requérante des motifs du report.

Article 10.- Retour des pièces

Sur demande de Partie requise, la Partie requérante retourne les documents qui en vertu de la présente Convention ne sont plus nécessaires pour la procédure pénale visée dans la demande.

Article 11.- Confidentialité et limite d'utilisation

1. La Partie requise fait de son mieux pour garder confidentiels la demande d'entraide, le contenu de la demande, les pièces justificatives, ainsi que toute action entreprise en réponse à cette demande. Si la demande ne peut être exécutée sans enfreindre l'obligation de confidentialité, la Partie requise en informe la Partie requérante avant d'exécuter la demande et cette dernière déterminera si, néanmoins, elle souhaite que la demande soit exécutée.

2. La Partie requérante fait de son mieux pour garder confidentielles les informations et les preuves fournies par la Partie requise, sauf dans la mesure où les preuves et les informations sont nécessaires pour les affaires pénales visées par la demande et dans les cas où la Partie requise l'autorise.

3. La Partie requérante fait de son mieux pour que les informations ou les preuves soient protégées contre la perte, l'accès non autorisé, l'altération, la divulgation ou l'utilisation abusive.

4. La Partie requérante garantit qu'elle n'utilisera pas les renseignements ou les éléments de preuve obtenus, ni aucun élément qui en découle, à d'autres fins autres que celles énoncées dans la demande sans le consentement préalable de la Partie requise.

Article 12.- Signification de documents

1. La Partie requise procède à la signification des citations et autres documents transmis par la Partie requérante conformément à sa législation nationale.

2. Une demande de signification d'une citation à comparaître nécessitant la comparution de personnes (témoins, victimes, accusés, prévenus dans une procédure pénale, experts) dans la Partie requérante doit être adressée à la Partie requise dans un délai raisonnable avant la date fixée pour la comparution.

3. La Partie requise, après signification des citations et autres documents, en donne à la Partie requérante une preuve signée portant le cachet de l'Autorité qui l'a effectuée et indiquant la date, l'heure, le lieu et les modalités de la signification, notamment la personne à laquelle les documents ont été remis. Lorsque la signification n'est pas exécutée, la Partie requise en informe sans délai la Partie requérante en lui en communique les motifs.

4. Une personne qui ne donne pas suite à acte de procédure qui lui est signifié ne peut être soumise à aucune peine ou mesure de contrainte conformément à la législation de la Partie requérante ou de la Partie requise.

Article 13.- Administration de la preuve

1. Conformément à sa législation nationale, la Partie requise recueille les dépositions des témoins, victimes, suspects et accusés, des experts ou d'autres personnes. Elle recueille également les dossiers, documents et autres éléments de preuve mentionnés dans la demande d'entraide judiciaire et les transmet à la Partie requérante.

2. La personne invitée à être entendue dans la Partie requise, conformément à une demande en vertu du présent article, peut refuser lorsque la législation de la Partie requise ou de la Partie requérante le lui permet.

3. Si la personne à entendre affirme que la législation de la Partie requérante lui donne le droit ou lui fait obligation de refuser de témoigner; la Partie requérante fournit, sur demande, à la Partie requise un certificat officiel établissant l'existence de ce droit. En l'absence de preuve du contraire, ce certificat officiel constitue une preuve suffisante des informations qui y figurent.

4. Aux fins du présent article, l'administration de la preuve inclut la production de documents ou d'autres pièces se rapportant à la déposition.

Article 14. Transfert temporaire de personnes détenues

1. Lorsque l'audition par visioconférence n'est pas possible, toute personne détenue dans la Partie requise peut, à la demande de la Partie requérante, être temporairement transférée dans cette Partie pour comparaître en qualité de témoin ou apporter son aide à des procédures pénales engagées dans cette Partie.

2. La Partie requise ne procède au transfèrement de la personne détenue vers la Partie requérante qu'aux conditions suivantes:

   a. la personne consent au transfèrement volontairement;

b. la Partie requérante accepte de se conformer aux conditions spécifiées par la Partie requise concernant la détention ou la sécurité de la personne transférée;

c. elle n'interfère pas avec les enquêtes ou les poursuites pénales en cours auxquelles elle doit participer dans la Partie requise,

3. Si la Partie requise informe la Partie requérante que la personne transférée ne doit plus être maintenue en détention, cette dernière est libérée et traitée comme si elle était présente dans le territoire de la Partie requise sur la base d'une signification à comparaitre.

4. La Partie requérante renvoie la personne transférée sous protection dans la Partie requise dans un délai de trente (30) jours à compter de la date de sa présence sur la Partie requérante ou dans tout autre délai convenu par les Parties.

5. La période de détention sur le territoire de la Partie requise est déduite de la période de détention que doit subir l'intéressé.

6. Une personne détenue qui ne consent pas à témoigner ou à prêter son concours à une procédure pénale engagée dans la Partie requérante n'encourt aucune sanction et ne saurait être soumise à aucune mesure de coercition en vertu de la législation de la Partie requérante ou de la Partie requise.

Article 15.-Disponibilité d'autres personnes invitées à témoigner ou à collaborer à une enquête

1. La Partie requérante peut solliciter l'assistance de la Partie requise pour inviter une personne autre que celle visée à l'article 14 de la présente Convention aux fins de témoignage ou d'aide. La Partie requérante s'engage à prendre toutes dispositions nécessaires pour assurer la sécurité de la personne.

2. La Partie requise notifie la citation à la personne et fait connaître sans délai la réponse à la Partie requérante. Si la personne y consent, la Partie requise prend toutes les dispositions nécessaires pour exécuter la demande.

3. Une personne qui ne consent pas à témoigner ou à fournir une aide en vertu du présent article ne sera pas passible de sanction ou de mesure de contrainte en vertu des législations de la Partie requérante ou de la Partie requise.

Article 16.-Visioconférence

Aux fins de la présente Convention, les Parties peuvent convenir de recourir à la visioconférence ou toutes liaisons télévisées en direct ou d'autres moyens de

communication appropriés conformément à la législation et aux procédures des deux Parties si cela se révèle opportun et dans l'intérêt de la justice.

Article 17.-Transit des personnes en détention

1. Une Partie peut, sous réserve de sa législation nationale, autoriser le transit par son territoire d'une personne détenue dont la comparution est demandée par l'autre Partie.

2. La Partie où le transit a lieu doit, sous réserve de sa législation nationale, a l'autorité et l'obligation de prendre les dispositions nécessaires pour maintenir la personne en détention pendant le transit.

Article 18.- Règle de la spécialité

1. Sous réserve du paragraphe 2 du présent article, lorsqu'une personne se trouve sur la Partie requérante à la suite d'une demande faite en vertu des articles 14 et 15 de la présente Convention:

   a. Elle ne peut être ni détenue, ni poursuivie ou soumise à une quelconque restriction de sa liberté individuelle sur le territoire de la Partie requérante en raison d'une infraction pénale antérieure à son départ de la Partie requise;

   b. elle n'est pas obligée, sans son consentement, de témoigner dans le cadre d'une procédure pénale ou porter son concours à une enquête portant sur une affaire pénale autre que celle visée dans la demande.

2. Les dispositions du paragraphe 1 du présent article cessent de produire leur effet si la personne, étant libre de partir, n'a pas quitté le territoire de la Partie requérante dans un délai de trente (30) jours après avoir été officiellement informée que sa présence n'était plus requise ou, si après l'avoir quitté, y est retournée de son plein gré.

Article 19.- Remise de documents publics ou officiels

1. La Partie requise remet, sur demande, à la Partie requérante copies de tous les documents ou dossiers ouverts au public.

2. La Partie requise peut, sur demande, sous réserve de sa législation nationale, remettre à la Partie requérante copies de tout document ou dossier officiel disponibles au niveau des ministères et organismes gouvernementaux et qui ne sont pas ouverts au public.

Article 20.- Perquisition et saisie

1. Dans la mesure où sa législation nationale le permet, la Partie requise exécute les demandes de perquisition, saisie et remise de pièces déterminées qui lui sont adressées.
2. L'autorité compétente de la Partie requise qui avait exécuté une demande de perquisition et de saisie doit fournir les informations sous la forme que peut exiger la Partie requérante.
3. La Partie requise fournit les informations demandées par la Partie requérante concernant les résultats des perquisitions, les lieux et circonstances de la saisie et la garde ultérieure des objets saisis.
4. La Partie requérante se conforme aux conditions exigées par la Partie requise relativement aux objets saisis remis à la Partie requérante.

Article 21. Produits et instruments des infractions

1. La Partie requise s'efforce, sur demande, d'établir si les produits d'une infraction à la législation de la Partie requérante se trouvent dans sa juridiction et informe la Partie requérante des résultats de ses recherches. Dans sa demande, la Partie requérante communique à la Partie requise les motifs sur lesquels repose sa conviction que de tels produits peuvent se trouver dans sa juridiction
2. Si, conformément au paragraphe 1, les produits présumés provenir d'une infraction sont trouvés, la Partie requise prend les mesures nécessaires autorisées par sa législation pour empêcher que ceux-ci fassent l'objet de transactions, soient transférés ou cédés avant qu'un tribunal de la Partie requérante n'ait pris une décision définitive à leur égard.
3. La Partie requise donne, dans la mesure permise par sa législation, effet à une décision définitive de saisie ou de confiscation rendue par un tribunal de la Partie requérante ordonnant la saisie ou la confiscation des produits et/ou instruments d'infractions.
4. Lors de l'application du présent article, les droits des tiers de bonne foi sont respectés conformément à la législation de la Partie requise. En cas de réclamation d'une tierce partie, la Partie requise représente les intérêts de la Partie requérante en gardant les produits et/ou les instruments des infractions jusqu'à l'intervention d'une décision définitive d'un tribunal compétent de la Partie requérante.
5. La Partie requise restitue les produits ou instruments des infractions visées au paragraphe 3 du présent article ou en rembourse la contrevaleur, à la Partie requérante, dans la mesure autorisée par sa législation nationale et aux conditions qu'elle jugera appropriées.

6. Aux fins du présent article, l'expression « produit des infractions» s'entend toute somme d'argent tirée ou obtenue, directement ou indirectement, de la perpétration d'une infraction pénale.

Article 22.- Frais

1. Sauf disposition contraire de la présente Convention, la Partie requise prend toutes les dispositions nécessaires pour assurer la représentation de la Partie requérante lors de toute procédure découlant d'une demande d'assistance et représente les intérêts de la Partie requérante dans l'exécution de la demande.

2. La Partie requise prend en charge les frais d'exécution de la demande d'assistance, sauf ceux qui sont suportés par la Partie requérante:

   a. les frais de transport et de séjour et toute autre indemnité de toute personne qui fournit une assistance conformément à une demande faite en vertu des articles 14 ou 15 de la présente Convention;

   b. les honoraires et frais des experts et la traduction des documents.

3. Si l'exécution de la demande nécessite d'engager des frais exceptionnels, les Parties se consultent pour déterminer les conditions et les modalités selon lesquelles l'assistance peut être fournie.

Article 23.- Compatibilité avec d'autres conventions

L'entraide et les procédures énoncées dans de la présente Convention ne dispensent aucune des Parties de ses obligations découlant d'autres conventions internationales applicables.

Article 24
Règlement des différends

Tout différend relatif à l'interprétation, à l'application ou à la mise en œuvre de la présente Convention doit être réglé par la voie diplomatique si les autorités centrales ne parviennent pas à un accord.

Article 25

Ratification, entrée en vigueur, amendement et dénonciation

1. La présente Convention est soumise à ratification et les instruments de ratification sont échangés dès que possible.

2. Elle entre en vigueur le trentième (30) jour suivant la date de l'échange des instruments de ratification.
3. La présente Convention peut être modifiée par consentement mutuel des Parties et en pareil cas les dispositions du présent article s'appliquent.
4. Chaque partie peut dénoncer la présente Convention par notification écrite à tout moment par la voie diplomatique. La dénonciation prend effet six (6) mois après la date de notification. Toutefois, les procédures déjà engagées avant la notification continuent d'être régies par la présente Convention jusqu'à leur terme.
5. La présente Convention s'applique à toute demande d'entraide présentée après son entrée en vigueur, même si les infractions concernées ont été commises avant son entrée en vigueur.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, dûment autorisés à cet effet par leurs gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention en deux exemplaires originaux, en langues arabe, française et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation, la version anglaise prévaut.

FAIT à Abu Dhabi le 14 octobre 2021.

POUR LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT DES ÉMIRATS ARABES UNIS

POUR LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL